١٥

على القسمة الوهمية والقسمة الفرضية والقسمة الفعلية فالفانها وقد يعبر عن الثانية بالقسمة الفعلية والثالثة بالقسمة الانفكاكية قال القاضي مير القسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا اه ومعناه ان العقل اذا لاحظ امتدادا معينا عرفة الوهم الى اجزاء معينة تسمى هذه قسمة وهمية واذا حكم بان هذا الامتداد كل يوجد من اجزائه يقبل التحليل لا على هذا الوجه كان تقسيما فرضيا عقليا وانما فرقوا بين الوهم والفرض العقلي لما ثبت عندهم ان الوهم يقف في القسمة لانه لا يدرك الاشياء الصغيرة لانها تفوت عن الحس والوهم انما يدرك الصور الجزئية المتادية اليه من الخيال وتلك الصور الجزئية حاصلة من ادراك الحواس الظاهرة وحينئذ فان لا يدرك ما فات عن الحس لا يقوى على قسمته واما العقل فلا يقف لانه يتعلق بالكليات المشتملة على الامور الصغيرة والكبيرة والمتناهية فيكون مدركا لها بلا وقوف في القسمة وبهذا ظهر وجه جعلهم القسمة الوهمية من خواص الكم دون الفرضية ووجه تعرضهم في تعريف النقطة لنفي الانقسام بان الكم لا يفوت على الحس فيقوى الوهم على قسمته ويعلم من ثبوت الفرضية بلا … ما النقطة فانها تفوت عن الحس فلا يقوى الوهم على قسمتها لكن العقل لا يقف فاحتيج للتعرض لنفي قبول القسمين وقيل النقطة شيء ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا وهما ولا فعلا واما القسمة الفعلية فتنقسم الى كسر وقطع فوجدت في الجسم هو بيان ثم انه عروض القسمة الوهمية للجسم بواسطة قيام الكم به واما القسمة الفعلية فلا يقبلها الكم المتصل الذي هو المقدار لما تقرر ان القابل يبقى مع القبول وهنا لم يكن قابلا له وعند عروض الفصل والفك على الجسم لا يبقى المقدار الاول بعينه لانه متصل واحد في حد ذاته لا مفصل فيه اصلا بل يزول ويحصل هناك كان اي مقداران آخران لم يكونا موجودين بالفعل ثم الكم المتصل الحال في المادة الجسمية بعد المادة لقبول القسمة الانفكاكية وان لم يكن اجتماع ذلك الكم مع ذلك القسمة وبهذا ان المعد لا يجامع الاثر بل ينعدم عند وجوده كالخطوات الموصلة للمقصد فالقابل للقسمة الانفكاكية هي المادة اي الهيولى الباقية بعينها مع الانفكاك والانفصال دون المقدار الذي هو الكم المتصل ولا يقبل الكم المنفصل ايضا القسمة الفعلية لانها عبارة عن زوال الاتصال ومعلوم ان معروض الكم المنفصل وهو العدد من حيث انه معروض له لا يكون متصلا واحدا في نفسه بل منفصلا بعضه عن بعض فلا يتصور هناك زوال اتصال حقيقي واذا لم يتصور ذلك في المعدود الذي يكون معروضا له اولا

١٠

في العدد العارض له قوله اعرض شيء غير شيء يصلح للكل من الوهمية والفرضية فان اريد فرضا جزئيا كانت القسمة وهمية وان اريد كليا كانت فرضية … ما ذكره صاحب … فلعله لم يذكر صحة القسمة على الثاني وان كان القوم قيدوا بالوهمية لكن للتخصيص بالنظر الى الفرضية بل لمقابلها اعني الانفكاكية لان ما يقبل القسمة الوهمية احق ان يقبل الفرضية فضلا عنه حسن قوله لم يدخل الخ مذاق العبارة يقتضي انه لو لم يكن هذا المعنى مرادا لم يدخل واحد منهما او دخل احدهما دون الثاني فهات الاخر بل قوله بعد وهذا المعنى لا يلحق المقدار الخ ربما يفيد انه لو لم يكن هذا المعنى مرادا لم يدخل الا الكم المنفصل لكن الاولى احق دون الثاني فكان الاولى للمص ان يقول او هذا هو المراد هنا دون الفعلية والا لم يدخل شيء من افراد المعرف وايضا الثاني في التوضيح ان لا … قيد بكذا لم يدخل الخ لان هذا اصل وضع التعريف بل المقصود الا من … ماهية المعرف فان التعريف تتقض … افراد المعرف ولا حاجة لان يقال ذكر هذا القيد لاجل ان تدخل الخ فتامل قوله وتطلق اي القسمة من حيث هي لا بالمعنى السابق المذكور ففيه استخدام وقوله لا يلحق المقدار اي ولا الكم المنفصل كما علمت قوله هويتان اي حقيقتان خارجيتان قال الدواني في حواشي التجريد نقلا عن الفارابي في تعليقاته هوية الشيء وعينيته ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له كلها واحد قوله لان الملحوق عبارة القوم لان القابل وهو الواقع في التوضيح فلا تنافي به … من كلامهم الفرق بين القابل واللاحق فان القابل للشيء ما يجامع وجود ذلك العدمي كما يقال مثلا الجسم قابل للعقاب مثلا واللاحق اعم منه لانه ما يطرأ الشيء وان لم يجامع وجوده كما يقال العدم يلحق الممكن مثلا فان قلت يقال الممكن قابل للعدم قلت صحيح هذا فان قبول العدم ليس نفس العدم فالقبول للعدم مصاحب لوجود الممكن لانه وصف له فان قلت يقال ايضا العدم يقبله الممكن لا يفارقه والكلام في العدم بالفعل ورحم الله المص فانه كثيرا ما يعدل عن تعبيراتهم بلا داع ولست ادري ما سببه وقد تبعه مثله للسيد البليدي ايضا وقد يجاب عن المص بان المراد بالقابل ما يلزم الماهية بحسب الوجود الخارجي قوله عند اللاحق مصدوقه القسمة الفعلية على فرض صحتها واللحوق مصدوقه الكم اي لو كان الكم قابلا للقسمة الفعلية لوجب بقاؤه عند عروضها له لكن التالي باطل فالمقدم مثله اما بيان بطلان الملازمة فلان القابل يجب بقاؤه عند عروض المقبول واما بيان بطلان التالي فلانه عند عروض القسمة الفعلية ينعدم المقدار فلا يقال اصلا لكن قد علمت مما سبق ان المقدار معد لانقسام الهيولى لانها القابلة للانقسام واما الصورة الجسمية فلا تقبل القسمة الفعلية ايضا لان تفريق الجسم الواحد الى جسمين اعدام لجسمية واحداث لجسمين اخرين واعلم ان قولهم القابل يجب وجوده مع المقبول مقيد كما قال القاضي مير بما اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة ومعلوم ان الانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الانفصال … الملاقي اي الهيولى الباقية بعينها … لانه حيث ثبت

Copyright © King Saud University